ملخص تنفيذى

أحدث التطورات الاقتصادية...

تستمر جهود الدولة المصرية لتعزيز بيئة الأعمال وتحفيز دور القطاع الخاص لقيادة قاطرة النمو الاقتصادي من خلال إسلوب إدارة حديث للأصول المملوكة للدولة والتخارج من الأنشطة غير الإستراتيجية وتعزيز الحياد التنافسي والتحول نحو الاقتصاد الاخضر والميكنة مع التركيز على تنمية المواطن المصري واشراك الشباب والمرأة في فرص التنمية. وفى سياق متصل، قام المجلس الأعلى للاستثمار بالإعلان عن ٢٢ قرارًا هاماً لتحقيق طفرة حقيقية لجذب وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، والقضاء على العقبات البيروقراطية، وتذليل مختلف التحديات التي تواجه زيادة استثمارات القطاع الخاص في مصر. وتستهدف تلك القرارات خفض تكلفة تأسيس الشركات، والحد من القيود المفروضة على التأسيس وتسهيل تملك الأراضي، والتوسع في إصدار الرخصة الذهبية، وتسهيل استيراد مستلزمات الإنتاج، وتخفيف الأعباء المالية والضريبية على المستثمرين، وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، وتوسيع اختصاصات المحاكم الاقتصادية.

وعلي نحو آخر، تم توقيع اتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ذراع مجموعة البنك الدولي لتمكين القطاع الخاص قيادة قاطرة النمو الإقتصادي، لتصبح المؤسسة مستشارًا استراتيجيًا للحكومة المصرية لتنفيذ برنامج الطروحات. وتعد هذه الاتفاقية هي الأولى التي يتم توقيعها عقب إقرار إطار الشراكة الاستراتيجية بين جمهورية مصر العربية ومجموعة البنك الدولي ٢٠٢٣-٢٠٢٧ في مايو الماضي، والتي من بين محاورها الرئيسية خلق البيئة المواتية الداعمة للاستثمارات التي يقودها القطاع الخاص، استنادًا إلى وثيقة سياسة ملكية الدولة، وبموجبها تُقدم المؤسسة الخدمات الاستشارية والدعم الفني لتحديد آليات ونماذج الطروحات الحكومية للشركات المملوكة للدولة، وتحديد المستثمرين المستهدفين ومسار عملية الطرح.

أهم قرارات المجلس الأعلى للإستثمار

قيود تأسيس الشركات	• الموافقة على مشروع قرار بدراسة تعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار للسماح بالترخيص لمشروعات الصناعات القائمة على الغاز الطبيعى كأحد مدخلات الإنتاج، للعمل بنظام المناطق الحرة.
تعدد الموافقات وطول وقت الحصول عليها	•تحديد مدى زمنى ١٠ ايام لموافقات التأسيس •إنشاء "منصة إلكترونية لتأسيس وتشغيل وتصفية المشروعات" وإحاله للبرلمان تعديلات قانون التوقيع الإلكتروني (رقم١٥ لسنة ٢٠٠٤) ، بما يعمل على خفض الحواجز البيروقراطية وتبسيط الإجراءات
تخصيص الأراضي	• تكليف وزارة العدل بإجراء التعديلات التشريعية اللازمة للتغلب على قيود تملك الأراضي، وتسهيل تملك الأجانب للعقارات.
تصاريح مزاولة النشاط	• الموافقة على التوسع فى إصدار الرخصة الذهبية وعدم قصرها على الشركات التى تؤسس لإقامة مشروعات استراتيجية أو قومية، •تعديل المواد رقم (٤٠) و(٤١) و(٤٢) للرخصة الذهبية بما يضمن جواز منحها للشركات المنشأة قبل قانون الاستثمار لعام ٢٠١٧.
خفض المعاملة التفضيلية للشركات المملوكة للدولة	• إجراء تعديلات على بعض المواد القانونية التى تمنح معاملة تفضيلية للشركات والجهات المملوكة للدولة، بهدف تعزيز الحياد التنافسي في السوق المصرية
توحيد أطر العمل لكافة الشركات المملوكة للدولة	• إنشاء وحدة بمجلس الوزراء تتولى جمع بيانات الشركات المملوكة للدولة، وتكون قراراتها مُلزمة بإعادة الهيكلة، سواء بالبيع أو نقل التبعية من جهة إلى أخرى، وترفع نتيجة أعمالها كل ٣ أشهر للسيد رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء،

معالجة صعوبة استيراد مستلزمات الإنتاج	• الموافقة على مشروع قرار بتعديل نص القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٧؛ للسماح بقيد المستثمر الأجنبي بسجل المستوردين، حتى وإن لم يحمل الجنسية المصرية، وذلك لمدة ١٠ سنوات
خفض الأعباء الإضافية على المستثمرين	• ألا يجوز لأي جهة إصدار قرارات تُضيف أعباء مالية أو إجرائية لإنشاء أو تشغيل المشروعات، إلا بعد أخذ رأي مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار وموافقة مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للاستثمار.
تخفيف الأعباء المالية والضريبية على المستثمرين	• الموافقة على مشروع قرار تنظيمي مُلزم بآليات وضوابط واضحة بحالات فرض رسوم التحسين طبقًا للقوانين المُنظِمة، وأُسس احتساب كل حالة، والنظر في عمل تصنيفات للقيم المطلوبة حسب الغرض من الاستثمار، سواء صحي، أو سياحي، أو فندقي، ويتم تعميمه على جميع الجهات الإدارية.
استحداث نظام مقاصة بين مستحقات المستثمرين	•مشروع قرار بتوجيه وزارة المالية استحداث نظام مقاصة بين مستحقات المستثمرين، مع وضع حد زمني (٤٥ يومًا) يضمن الإسراع في رد ضريبة القيمة المُضافة، وتسريع الإجراءات
الإسراع في الإعلان عن وثيقة السياسات الضريبية للدولة خلال السنوات الخمس المُقبلة	
وزارة العدل بدارسة تعديل قوانين لتشجيع مناخ الاستثمار	•تكليف وزارة العدل بسرعة إنهاء تعديلات قانون تحويل الأرباح للشركات القابضة والشركات التابعة بما يضمن تخفيف الأعباء الضريبية وتجنب الازدواج الضريبي • تكليف وزارة العدل بتعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨، بما يسمح بتوسيع نطاق إختصاصات المحاكم الاقتصادية لفض النزاعات التجارية، وصرف تعويض للمستثمرين في حالات نزع الملكية بما لا يزيد على ٣ أشهر.
التعاقد من مكتب استشاري عالمى لتعزيز مناخ الإستثمار في مصر	•التعاقد من مكتب استشاري عالمى ومؤسسة IFC لوضع رؤية استراتيجية واضحة لتعزيز مناخ الإستثمار في مصر وآليات تحسين ترتيب مصر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال بهدف رفع معدلات الاستثمار إلى ما يتراوح بين ٢٥٪ إلى ٣٠٪.
المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة	• دراسة تعديل قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٥، بما يمنح مزايا واعفاءات للمنطقة الاقتصادية،
وحدة دائمة بمجلس الوزراء للشركات الناشئة	•إنشاء وحدة دائمة بمجلس الوزراء للشركات الناشئة لوضع السياسات والقوانين واللوائح وتلقى الشكاوى بالتنسيق مع وحدة حل مشاكل المستثمرين.
الحوافز للقطاعات الزراعي، والصناعي، والطاقة	• اعتماد حزمة من الحوافز للقطاعات الزراعي، والصناعي، والطاقة، وإنتاج الهيدروجين الأخضر، ولقطاع الإسكان والمشروعات الاستثمارية بالمدن الجديدة، وقطاع النقل، وتوحيد استراتيجية التسعير وشفافية رسوم الصادرات والجمارك.

من أحدث المؤشرات على مستوى الإقتصاد الكلى ما يلى؛

القطاع الحقيقى

- **أثبت الاقتصاد المصرى قدراً كبيراً من المرونة على الرغم من تداعيات وباء كورونا، والحرب بأوروبا والتي ساهمت فى وجود إضطرابات فى سلاسل الإمداد وبالتالى إرتفاعات كبيرة في الأسعار عالمياً خاصة أسعار السلع الأساسية والغذائية، وقد عملت الحكومة المصرية ووزارة المالية على وضع إطار متسق ومتكامل لمساندة المواطنين والقطاعات الاقتصادية من خلال سرعة إقرار إجراءات وحوافز وسياسات لتحفيز النشاط الاقتصادي، وكذلك مساندة المواطنين من خلال توفير السلع الأساسية بأسعار مدعمة، وإجراءات للحماية الاجتماعية. حيث تم إقرار حزمة مساعدات اجتماعية "بقيمة ١٣٠ مليار جنيه"، وصرف مساعدات استثنائية لـ ٩,١ مليون أسرة من الفئات الأولى بالرعاية لمدة ٦ أشهر، إلى جانب تحسين هيكل الأجور والمعاشات.**

وقد حقق معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٦,٦٪، ونحو ٣,٩٪ خلال الربع الثاني من العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢، ونحو ٤,٤٪ خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ -وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية- ما ساعد معدل البطالة في الانخفاض

ليقترب الى مستوى ما قبل الجائحة محققاً ٧,٢٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٢/٢١، مقابل ٩,٦٪ في عام ٢٠/١٩. حيث جاء ارتفاع النمو الإقتصادى المحقق في عام ٢٢/٢١ مدفوعاً بطفرة النمو الاقتصادي المُحقق في الشهور التسعة الأولى من عام ٢٢/٢١ بواقع ٧,٨٪- وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية- وذلك في ضوء تعافى النشاط الاقتصادي لمعظم القطاعات ومعاودة الإنتاج عقب الإنتقال الى مرحلة ما بعد كوفيد-١٩، بينما اقتصر تأثير الحرب بأوروبا بالسلب في الأساس على مؤشرات النمو الاقتصادي خلال الربع الثاني من عام ٢٢/٢١، لاسيما مع تنفيذ إجراءات التشديد الاقتصادي لمواجهة الضغوط التضخمية، وكذا مع حدوث تباطؤ النشاط الاقتصادي في الصين وروسيا.

حيث تعكس الزيادة المحققة في معدل النمو الاقتصادي خلال عام ٢٢/٢١ في الأساس التحسن الذي شهدته كافة الأنشطة الاقتصادية، وعلى رأسها قطاع المطاعم والفنادق بمعدل نمو بلغ ٤٥,٥٪، تلاه قطاع الاتصالات بنسبة نمو ١٦,٣٪، ثم قناة السويس بنحو ١١,٧٪، والصناعات التحويلية بنسبة ٩,٩٪، كما شهدت قطاعات: التشييد والبناء، والصحة، والتعليم، معدلات نمو ملحوظة خلال العام المالي الماضي، وكانت القطاعات الأكثر إسهاما في الناتج المحلي خلال العام المالي ٢٢/٢١؛ الصناعة التحويلية، والتجارة، والزراعة، والأنشطة العقارية، والاستخراجات، والتي ساهمت بحوالي ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. كما حققت إيرادات قناة السويس أعلى إيراد شهري بنحو ٧ مليار دولار منذ عشر سنوات في ضوء تنامي حركة التجارة بالقناة والسياسات التسويقية في جذب خطوط ملاحية جديدة.

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بتكلفة عوامل الإنتاج) (نقطة مئوية)

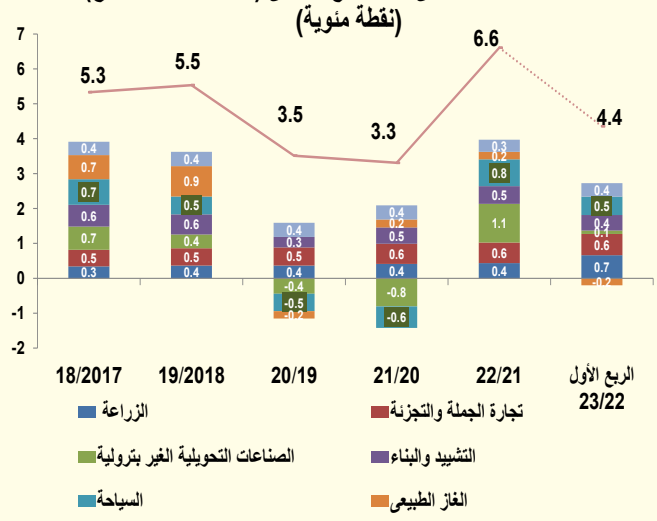

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بسعر السوق) (نقطة مئوية) (18/17- الربع الاول 23/22)

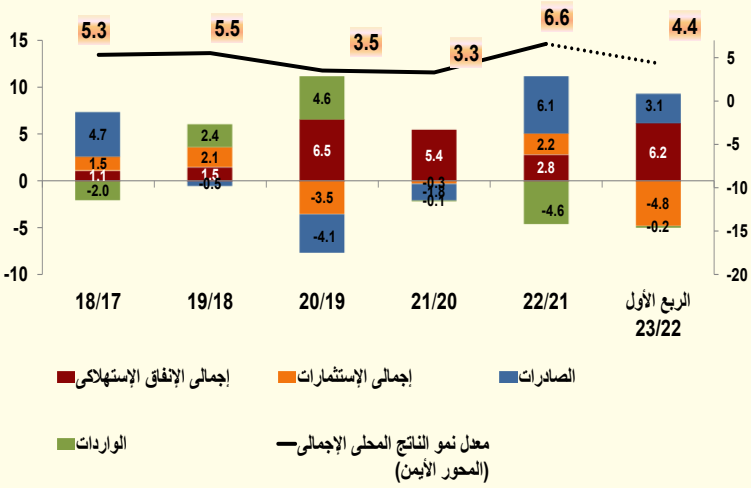

بيانات الربع الأول من العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢

- **حقق النمو الإقتصادى ٤,٤٪ خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢.**
- **على جانب الطلب، جاء النمو الاقتصادي** خلال العام المالى ٢٢/٢١ **مدفوعاً بنمو الصادرات بنسبة ٢٦,٧٪** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٣,١ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالي ٢٣/٢٢)، **ونمو إجمالى الاستهلاك بنسبة ٦,٧٪** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى

بمقدار ٦,٢ نقطة مئوية)، حيث إرتفع الإستهلاك الخاص بنحو ٧,١٪ خلال فترة الدراسة (مساهماً بـ٦,١ نقطة مئوية)، بينما ساهم الاستهلاك العام في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,١ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة. **ونمو الواردات بنسبة ١,١٪ خلال الربع الأول من العام المالى ٢٣/٢٢** مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٠,٢ نقطة مئوية).

- **وعلى جانب العرض، كانت القطاعات الرئيسية التي قادت النمو الاقتصادي هي: أولاً، سجل قطاع الإنتاج معدل نمو قدره ٧٪ خلال الربع الأول من العام المالي ٢٣/٢٢ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٢,١ نقطة مئوية)، مدفوعًا بشكل أساسي بالنمو في قطاع السياحة (الفنادق والمطاعم) بنسبة نمو ٢٦,٣٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية)، وقطاع الاتصالات بنسبة نمو ١٦,٤٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية)، وقناة السويس بنسبة نمو ١٤,٣٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية)، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة نمو ٤,٣٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية)، والنقل بنسبة نمو ٤,٢٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية).**

- **ثانياً، سجل قطاع الخدمات الاجتماعية معدل نمو بنسبة ٣,٨٪ خلال الربع الأول من العام المالى ٢٣/٢٢ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٩ نقطة مئوية)، مدفوعًا بشكل أساسي بالنمو في قطاع التعليم بنسبة نمو ٥,٩٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,١ نقطة مئوية)، وقطاع الصحة بنسبة نمو ٥,٧٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية)، وقطاع الخدمات الشخصية بنسبة نمو ٤,٨٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,١ نقطة مئوية) خلال الربع الأول من العام المالى ٢٣/٢٢.**

- **ثالثًا، سجل القطاع السلعي معدل نمو بنسبة ٢,٧٪ خلال الربع الأول من العام المالى ٢٣/٢٢ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ١,٣ نقطة مئوية)، مدفوعًا بشكل أساسي بالنمو في قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك بنسبة ٤,٦٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٧ نقطة مئوية).**

- **رابعاً، سجل قطاع الصناعة التحويلية معدل نمو بنسبة ١,٣٪ خلال الربع الأول من العام المالى ٢٣/٢٢ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية)، مدفوعًا بشكل أساسي بالنمو في قطاع التشييد والبناء بنسبة نمو ٦,٧٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية)، وتكرير البترول بنسبة نمو ٥,٤٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,١ نقطة مئوية).**

- **ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية ليسجل ٣٤,٧ مليار دولار نهاية شهر مايو ٢٠٢٣، مقارنة بـ ١٣,٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣.**
- **حقق مؤشر مديري المشتريات ٤٧,٨ نقطة خلال شهر مايو ٢٠٢٣، مقابل ٤٧,٣ في ابريل ٢٠٢٣، ومقارنة بـ٣٧,١ نقطة خلال ديسمبر ٢٠١٢.**

القطاع المالى

قامت الحكومة المصرية على مدار الخمس سنوات السابقة بالعديد من الإجراءات الاصلاحية بهدف وضع الإقتصاد المصرى على مساره الصحيح ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما عملت وزارة المالية علي استمرار تحقيق مستهدفات الضبط المالي وإستدامة مؤشرات المالية العامة ورفع كفاءة الإنفاق العام، وتعظيم الموارد. بالإضافة إلى دعم شبكة الحماية الاجتماعية، والتنمية البشرية مثل التعليم والصحة مما يزيد من إنتاجية المواطن المصرى ومستوى معيشته، ورفع كفاءة البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

وقد حقق الميزان المالى الكلى للموازنة العامة للدولة نحو -٥,٨% كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة يوليو-ابريل من العام المالى ٢٣/٢٢، وقد بلغ الفائض الأولى نحو ٩٥,٦ مليار جنيه، ٠,٩٧٪ من الناتج المحلى خلال فترة الدراسة، مقابل ٠,٧٥٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. ويمكن تفسير ذلك في ضوء إرتفاع الإيرادات بنحو ٢٢,٥٪، وإرتفاع المصروفات بنحو ٢٧,٦٪، مقابل نفس الفترة من العام السابق، والإلتزام بزيادة مخصصات قطاع الصحة والتعليم، والإستثمارات الممولة من الخزانة، وزيادة الأجور، وتلبية مخصصات برامج الحماية الاجتماعية.

وقد بلغ إجمالى الإيرادات نحو ١١٢٥,٣ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-ابريل من العام المالى ٢٣/٢٢، لترتفع بنحو ٢٠٦,٧ مليار جنيه بنسبة نمو ٢٢,٥%. حيث تساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية بنحو ٨٢,١٪ من إجمالى الإيرادات والإيرادات غير الضريبية بنحو ١٧,٩٪.

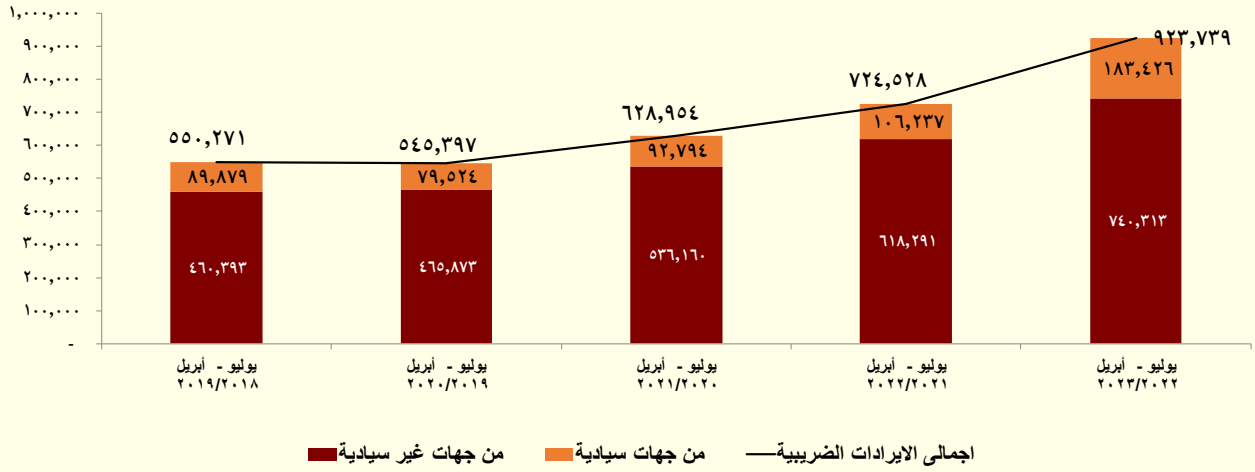

حققت الإيرادات الضريبية نحو ٩٢٣,٧ مليار جنيه لترتفع بنحو ١٩٩,٢ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٧,٥٪) مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق مدفوعاً فى الأساس بما يلى:

- **إرتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات السيادية بنحو ٧٧,٢ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٧٢,٧٪) لتسجل ١٨٣,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ١٠٦,٢مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- **إرتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات غير السيادية بنحو ١٢٢ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٩,٧٪) لتسجل ٧٤٠,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٦١٨,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

ومن أهم بنود الإيرادات الضريبية التى ساهمت فى إرتفاع جملة الإيرادات ما يل:

- **إرتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة الدخل بنحو ٩٥,٧ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٣٧,٣٪) لتسجل ٣٥٢,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،
  - **حيث ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من الضريبة على المرتبات المحلية بـ١٥ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢١,٧٪) لتحقق ٨٤,٤ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة من الضريبة على النشاط التجارى والصناعى بـ١٠,٥ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٩٪) لتحقق ٤٦,٨ مليار جنية خلال فترة الدراس.**
  - **إرتفاع الحصيلة الضريبة من قناة السويس بـ٣٠,٩ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١١١,٨٪) لتحقق ٥٨,٦ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة الضريبة من الشركات الأخري بـ١٨,٤ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٧,٢٪) لتحقق ١٢٥,٦ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
- **إرتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة القيمة المضافة بنحو ٦٩,٦ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٩,٧%) لتسجل ٤٢٢,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،
  - **حيث ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على السلع بـ٤٤ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٧,٢٪) لتحقق ٢٠٦ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على الخدمات بـ٦,٧ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٤,٧٪) لتحقق ٥٢ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **وارتفاع الحصيلة من ضرائب على سلع جدول رقم "١" محلية بـ٧,٦ مليار جنيه بنسبة ٧,٦٪ لتحقق ١٠٧,٣ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **وارتفاع الحصيلة من رسوم التنمية بـ٠,٣ مليار جنيه (بنسبة ٢,٩٪) لتحقق ١٠,٧ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **وارتفاع الحصيلة من ضرائب الدمغة بـ٢,٧ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٢,٧٪) لتحقق ٢٣,٧ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **وارتفاع الحصيلة من الضريبة على إستخدام السلع بـ٧,٤ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٦١٪) لتحقق ١٩,٦ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **وارتفاع الحصيلة من الضريبة على الخدمات الخاصة بـ٠,٩ مليار جنيه لتحقق ٣,١ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
- وارتفعت **الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٢٣ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٩,٤٪)** لتحقق ١٠١,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٧٨,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
  - **وذلك فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ٢٣,١ مليار جنية (بنسبة زيادة ٣٥٪) لتحقق نحو ٨٩,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **وارتفعت المتحصلات من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ١٠,٩ مليار جنيه** (بنسبة ٢٩,٨٪) لتحقق ٤٧,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

إرتفعت <u>الإيرادات غير الضريبية</u> (تمثل ١٧,٩٪ من إجمالى الإيرادات) بنحو ٧,٥ مليار جنيه لتحقق نحو ٢٠١,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مدفوعاً فى الأساس بما يلى:

- **إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بـ٨ مليار جنيه (بنسبة ١٣٪) لتصل الى ٦٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **حققت عوائد الملكية نحو ٥٦,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
  - **حققت العوائد المحصلة من هيئة قناة السويس نحو ١٧,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
  - **ارتفاع العوائد المحصلة من الهيئات الإقتصادية بـ٠,٤ مليار جنيه (بنسبة نمو ٤٪) لتصل الى نحو ١٠,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
  - **ارتفاع العوائد المحصلة من إعادة الإقراض (تشمل فوائد القروض الخارجية المعاد أقراضها من الخزانة**

العامة) بـ٤,٦ مليار جنيه لتصل الى نحو ١٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- **حققت المنح ٢,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **إرتفعت الحصيلة غير الضريبية من الايرادات المتنوعة بنحو ١٢ مليار جنيه (بنسبة نمو ٢٠,٢٪) لتصل الى نحو ٧١,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

أما على جانب المصروفات، إرتفعت إجمالى المصروفات بنحو ٢٧,٦% لتسجل ١٦٩٩,٩ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-ابريل من العام المالى ٢٣/٢٢. حيث تستمر جهود الحكومة فى اتخاذ اجراءات إعادة ترتيب أولاويات الإنفاق العام والإهتمام بزيادة الإنفاق الإجتماعى والإستثمار فى التنمية البشرية وتطوير البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

باب: الأجور وتعويضات العاملين

- حيث **إرتفع الإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين** بنحو ٣١,٦ مليار جنيه بنسبة ١٠,٦٪ ليحقق ٣٢٩,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: شراء السلع والخدمات

- **إرتفع الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بنحو ١٨ مليار جنيه (بنسبة ٢٥,٨٪) ليحقق ٨٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى الأساس فى ضوء زيادة الإنفاق لكل من:
  - ارتفاع الإنفاق على الصيانة بنحو ١,٥ مليار جنيه، بنسبة ١٩,٢٪ ليحقق ٩,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ارتفاع الإنفاق على الإشتراكات بنحو ٣,٢ مليار جنيه، ليحقق ٣,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ارتفاع الإنفاق على المطبوعات والنشر وحقوق النشر بنحو ١,٩ مليار جنيه، ليحقق ٥,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ارتفاع الإنفاق على الغذاء بنحو ٣,٨ مليار جنيه، ليحقق ١٠,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ارتفاع الإنفاق على المياه والإنارة بنحو ٣,١ مليار جنيه، ليحقق ٩,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ارتفاع الإنفاق على وقود وزيوت وقوى محركة للتشغيل بنحو ٢,١ مليار جنيه، ليحقق ٦,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ارتفاع الإنفاق على نفقات خدمية متنوعة بنحو ٢,٤ مليار جنيه، ليحقق ١٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

- **إرتفع الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية** بنحو ٨٥,١ مليار جنيه (بنسبة ٣٦,٦٪) ليصل ٣١٧,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- ✓ **إرتفعت مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات** بنحو ٥,٧ مليار جنيه لتحقق ١١١,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى ضوء التسويات بين الخزانة العامة للدولة وصناديق المعاشات.
- ✓ **إرتفع الإنفاق المخصص لدعم السلع التموينية** بنحو ٣٠,٤ مليار جنيه (بنسبة ٤٩,٥٪) محققاً ٩٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٦١,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- ✓ **إرتفع الإنفاق المخصص للإسكان محدود الدخل** بنحو ١,٧ مليار جنيه محققاً ٣,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- ✓ **سجل الإنفاق على الدعم النقدي تكافل وكرامة** نحو ١٧,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- ✓ **إرتفع الإنفاق على التأمين الصحى والأدوية** بنحو ١,٣ مليار جنيه محققاً ١,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)

- **إرتفع الإنفاق المخصص لشراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)** بنحو ٢٧,٣ مليار مليار جنيه (بنسبة ١٥,٧٪) ليحقق ٢٠١,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- ✓ **إرتفع الإنفاق المخصص للأصول الثابته بنحو ١٩,٧ مليار جنيه (بنسبة ١٢,٦٪) ليحقق ١٧٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى ضوء زيادة الإنفاق على المباني السكنية والتشييد والبناء.**
- ✓ **إرتفع الإنفاق المخصص للأصول غير المنتجة بنحو ٣,٨ مليار جنيه ليسجل ١٠,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة**

فى ضوء زيادة الإنفاق على شراء الأراضي بنحو ٣,٨ مليار جنيه ليصل إلى ١٠,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

الإنفاق على الحماية الإجتماعية والتنمية البشرية

- **إرتفع الإنفاق على الصحة** بنحو ١٠,٢ مليار جنيه بنسبة ١٠,٨٪ ليحقق ١٠٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ٩٤,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- **إرتفع الإنفاق على التعليم** بنحو ٢١ مليار جنيه بنسبة ١٤,٢٪ ليحقق ١٦٨,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ١٤٧,٥مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

الأداء المالى خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠٢٣/٢٠٢٢

(مليار جنيه)

البيان	يوليو- ابريل	
	٢٠٢٣/٢٢	٢٠٢٢/٢١
الإيرادات	**١,١٢٥,٣٠٩**	**٩١٨,٥٦٤**
الضرائب	٩٢٣,٧٣٩	٧٢٤,٥٢٨
المنح	٢,٣٦٥	٢,٦٨٨
الإيرادات الأخرى	١٩٩,٢٠٥	١٩١,٣٤٨
المصروفات	**١,٦٩٩,٨٩٦**	**١,٣٣٢,٢٨٨**
الأجور وتعويضات العاملين	٣٢٩,٣٢٢	٢٩٧,٦٩٧
شراء السلع والخدمات	٨٧,٩٠٣	٦٩,٨٩٥
الفوائد	٦٦٥,٦٣١	٤٧٠,٥٤١
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٣١٧,٥٠٢	٢٣٢,٣٩٣
المصروفات الأخرى	٩٨,٤٨٥	٨٨,٠١٨
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	٢٠١,٠٥٣	١٧٣,٧٤٤
الميزان النقدى	**-٥٧٤,٥٨٧**	**-٤١٣,٧٢٣**
صافى حيازة الاصول المالية	**-٤,٥٩٢**	**-٢,٩٨٩**
الميزان الكلى	**-٥٦٩,٩٩٤**	**-٤١٠,٧٣٤**
الميزان الأولى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**٠,٩٧٪**	**٠,٧٥٪**
الميزان الكلى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**-٥,٨٠٪**	**-٥,١٧٪**

الدين الداخلى والخارجى

- **وتوضح مؤشرات الدين ارتفاع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي)** ليصل إلى ٥٠٩٤,٢ مليار جنيه (٨٧,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٤٨٠١,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ (٩٠,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، ويرجع ذلك في الأساس إلي ارتفاع قيمة سندات الخزانة الحكومية بنحو ٦٢٨ مليار جنيه، مقارنة بـارتفاع أقل لاذون

الخزانة الحكومية بقيمة ١٢٩,٣ مليار جنيه، ويأتي ذلك تطبيقا لسياسة الحكومة في اطالة عمر الدين. في حين ارتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء الارتفاع الطفيف فى القروض إلى ٥٣,٦ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٥٣,٣ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٢. كما ارتفعت ديون البنوك إلى ١٩,٣ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢، مقارنة بـ ١٧,٧ مليار دولار في العام المالي الماضي.

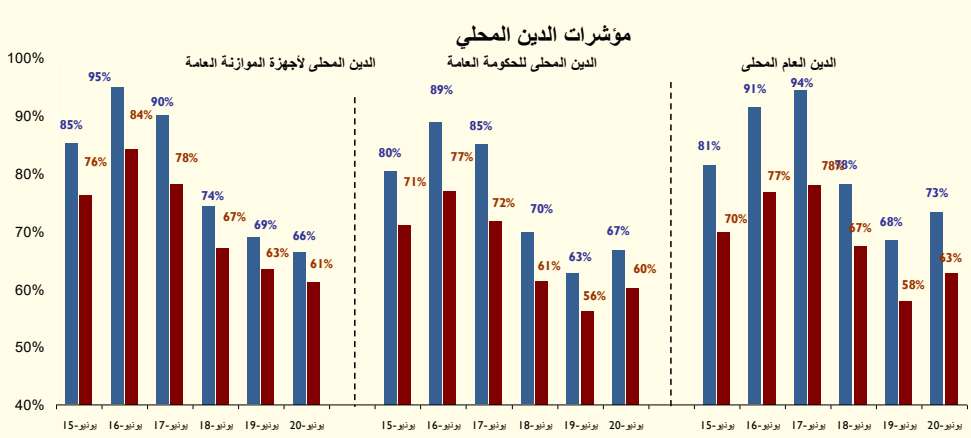

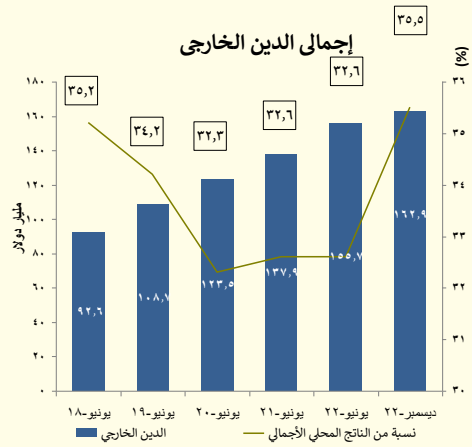

التضخم

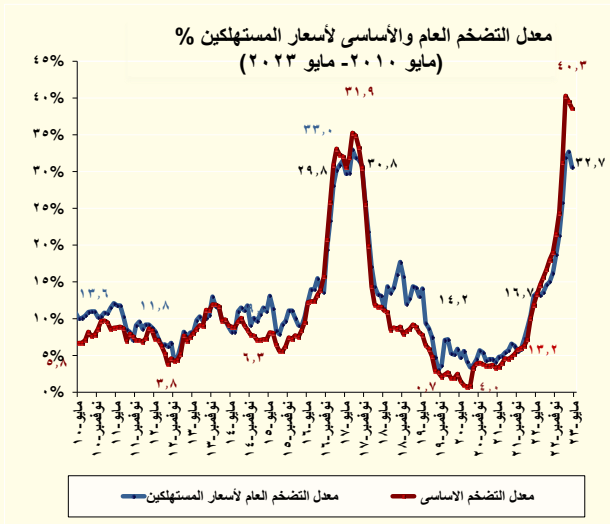

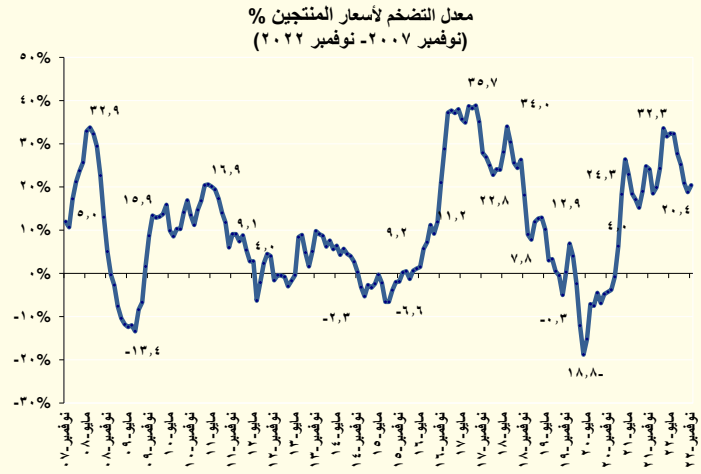

تشير البيانات إلى تحقيق معدل التضخم السنوى ٣٢,٧٪ خلال شهر مايو ٢٠٢٣، مقارنة بـ ٣٠,٦٪ خلال الشهر السابق. وسجل متوسط معدل التضخم السنوى خلال الفترة يوليو-ابريل من العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ٢٣٪، مقارنة بـ٨,١٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد حقق معدل التضخم الأساسى نحو ٤٠,٣٪ خلال شهر مايو ٢٠٢٣، مقابل نحو ٣٨,٦٪ خلال الشهر السابق.

القطاع النقدي

وفقاً لأحدث البيانات التي تم أصدرها البنك المركزي المصرى، ارتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية (٧٧١٠ مليار جنيه) بنحو ٣١,٢٪ في يناير ٢٠٢٣، مقارنة بـ ٢٧,١٪ في الشهر الماضي. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** بـ٣٤,٩٪ في يناير ٢٠٢٣، مقابل ٢٧,٥٪ خلال الشهر السابق نتيجة ارتفاع **المعدل السنوى لنمو الودائع الجارية بالعملة الأجنبية** بـ١٢٨,٦٪ في يناير ٢٠٢٣، مقارنة بـ٩٧,٢٪ في الشهر الماضي، **وارتفاع المعدل السنوي لنمو الودائع غير الجارية بالعملة الأجنبية** بـ١١١,٧٪ في يناير ٢٠٢٣، مقابل ٧٢,٢٪ خلال الشهر السابق، **وارتفاع المعدل السنوي لنمو الودائع**

غير الجارية بالعملة المحلية بـ ٢٠,٩٪ في يناير ٢٠٢٣، مقابل ١٨,٨٪ خلال الشهر السابق. وقد ارتفع بشكل متباطئ معدل نمو **المعروض النقدي بـ**١٩٪، مقابل ٢٥,٨٪ مدفوعاً بإرتفاع بشكل متباطئ الودائع الجارية بالعملة المحلية بـ٢٥,٧٪، مقابل ٣٣,٥٪ خلال الشهر السابق، وإرتفاع بشكل متباطئ **معدل النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي** بـ ١٢,٦٪ خلال شهر الدراسة، مقابل ١٨,٤٪ خلال الشهر السابق.

- وقد **حقق معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية نحو** (-٦٥٤ مليار جنيه) خلال شهر يناير ٢٠٢٣، مقابل (-٤٩٤ مليار جنيه) خلال الشهر السابق، في ضوء تحقيق صافى احتياطات البنك المركزي الخارجية نحو -٢٦٠ مليار جنيه في يناير ٢٠٢٣، مقابل -٢٠٥ مليار جنيه خلال الشهر السابق، وتحقيق صافى أصول البنوك الخارجية نحو -٣٩٤ مليار جنيه خلال شهر يناير ٢٠٢٣، مقابل -٢٨٩ مليار جنيه خلال الشهر السابق. **وقد بلغت الأصول الأجنبية للبنك المركزي ٩٧١ مليار جنيه خلال شهر يناير ٢٠٢٣، إرتفاعاً من ٨١٢,٤ مليار جنيه خلال الشهر السابق. وقد إرتفع صافى إحتياطى النقد الأجنبي ليسجل ٣٤,٢ مليار دولار خلال شهر يناير ٢٠٢٣، مقابل ٣٤ مليار دولار خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٢.**
- ومن جهة أخرى، فقد **ارتفع معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية (٨٣٦٥ مليار جنيه)** بنحو ٤٢,٦٪ في نهاية شهر يناير ٢٠٢٣، مقارنة بـ ٣٦,٥٪ في الشهر الماضي، بسبب إرتفاع معدل النمو السنوي لمطلوبات الحكومة بـ ٣٩,٢٪ في يناير ٢٠٢٣ ليحقق ٥٣٣٥ مليار جنيه، مقارنة بـ ٣٣,٦٪ خلال الشهر الماضي، وإرتفاع معدل النمو السنوي للإئتمان الممنوح للقطاع الخاص والقطاع العائلى بـ٣٢,٦٪ خلال شهر يناير ٢٠٢٣ لتحقق ٢٥٤٩ مليار جنيه خلال شهر يناير ٢٠٢٣، مقابل معدل نمو بلغ ٢٨,٥٪ خلال الشهر السابق.

  وقد ارتفعت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع (٩٠٢١ مليار جنيه) مسجلة ٣٧,٧٪ في نهاية يناير ٢٠٢٣، مقارنة بـ ٣٣٪ خلال الشهر السابق. وجدير بالذكر أن نسبة ٧٧,٣٪ من إجمالي الودائع تتبع القطاع غير الحكومي، كما **إستقرت نسبة القروض إلى الودائع** عند ٤٧,٥٪ في نهاية يناير ٢٠٢٣.

وفى سياق متصل، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى اجتماعها بتاريخ ٢٢ يونيو ٢٠٢٣ **الإبقاء علي أسعار عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى لتصل عند مستويات** ١٨,٢٥٪ و١٩,٢٥٪ و١٨,٧٥٪ على الترتيب، **والإبقاء على سعر الخصم عند مستوى** ١٨,٧٥٪.

القطاع الخارجى

- **سجل ميزان المدفوعات فائضاً إجماليًا قدره ٥٩٩ مليون دولار أمريكي خلال النصف الأول من العام المالى ٢٣\٢٢. وقد لوحظ تحسن عجز حساب المعاملات الجارية بنحو ٧٧,٢٪ ليصل الي -١,٨ مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من العام المالى ٢٣/٢٢ (مقارنة بعجز أكبر بلغ -٧,٨ مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.) ويرجع التحسن في عجز الحساب الجاري بشكل أساسي الي تحسن عجز الميزان التجاري بـ٦,٢ مليار دولار أمريكي ليحقق -١٥,٦ مليار دولار أمريكي (مدفوعاً في الأساس بإنخفاض مدفوعات الواردات بـ٥ مليار دولار أمريكي، وإرتفاع متحصلات الصادرات بـ٠,٨ مليار دولار أمريكي خلال فترة الدراسة). كما ساهم في تحسن ميزان معاملات الحساب الجاري تضاعف المتحصلات من الميزان الخدمى بنحو ٥,٢ مليار دولار أمريكي محققاً ١٠,٩ مليار دولار أمريكي (في ضوء تنامي اجمالى المتحصلات بـ٤,٦ مليار دولار أمريكي مدفوعاً بإرتفاع المتحصلات من الإيرادات السياحية إلى جانب تصاعد حصيلة رسوم المرور في قناة السويس). وقد حقق حساب المعاملات الرأسمالية والمالية صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٢,٨ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢، مقابل ١١,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.**
- **يرجع تحسن عجز ميزان المعاملات الجارية في ضوء عدة عوامل وذلك على النحو التالى:**
  - **تحسن عجز الميزان التجاري غير البترولي بنحو ٦,٥ مليار دولار ليقتصر على -١٧,٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة (مقابل -٢٣,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). نتيجة لإنخفاض المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية بمعدل ١٧,٣٪ ليصل ٣٠,٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٣٦,٥ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى السابق (خاصة إنخفاض الواردات من سيارات الركوب والتليفزيونات وقطع غيار وأجزاء للسيارات والجرارات. كما إرتفعت حصيلة الصادرات السلعية غير البترولية بـ١٢٤,٨ مليون دولار لتسجل ١٢,٩ مليار دولار (خاصة ارتفاع الصادرات من الذهب والأسمدة الفوسفاتية او المعدنية، وأجهزة الأرسال والإستقبال للإذاعة أوالتليفزيون).**
  - **تحقيق الميزان التجاري البترولي فائضاً بلغ ١,٨ مليار دولار. كنتيجة أساسية لإرتفاع قيمة الصادرات**

البترولية بمقدار ٦٩٠,٦ مليون دولار على خلفية ارتفاع قيمة الصادرات من الغاز الطبيعى، بينما حد من هذا ارتفاع الواردات البترولية وإنخفاض الصادرات من البترول الخام. وقد أدي ارتفاع الصادرات البترولية بشكل فاق ارتفاع الواردات البترولية إلى تحقيق الفائض المحقق في الميزان التجاري البترولى خلال فترة الدراسة.

- ارتفاع الإيرادات السياحية بمعدل ٢٥,٧٪ لتسجل ٧,٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة (مقابل ٥,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). نتيجة لإرتفاع كل من عدد الليالي السياحية بمعدل ٢٧,٢٪ الى نحو ٧٨,٤ مليون ليلة، وإرتفاع أعداد السائحين الوافدين إلى مصر بمعدل ٢٧,٥٪ ليسجل ٦,٨ مليون سائح.
- ارتفاع متحصلات النقل بمعدل ٤٥,١٪ لتسجل ٦,٨ مليار دولار (مقابل ٤,٧ مليار دولار خلال العام المالي السابق). نتيجة في الأساس لإرتفاع إيرادات قناة السويس بمعدل ١٧,٨٪ لتسجل نحو ٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ٣,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، نتيجة لإرتفاع الحمولة الصافية بمعدل ١٣,٣٪ لتسجل ٧٥٣,٣ مليون طن.

- العناصر التي حدت من التحسن في حساب المعاملات الجارية:

- انخفاض تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل ٢٣,٠٪ ليقتصر على نحو ١٢,٠ مليار دولار خلال فترة الدراسة مقابل نحو ١٥,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- ارتفاع العجز في ميزان دخل الاستثمار بمعدل ٢٥,٥٪ ليسجل نحو ٨,٩ مليار دولار مقابل نحو ٧,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- وقد حقق ميزان الحساب الرأسمالي والمالي صافى تدفقات للداخل بلغ ٢,٨ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢، مقابل ١١,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق كمحصلة لما يلى:

- ارتفاع صافى التدفق للخارج في الإستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في مصر ليصل إلي نحو ٣ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مقابل ٢,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- ارتفاع الأصول الأجنبية للبنوك بمقدار ١,٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل تراجعها بمقدار ٨,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- ارتفاع صافى التدفق للداخل للإستثمار الأجنبي المباشر في مصر مسجلاً نحو ٥,٧ مليار دولار، مقابل ٣,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- سجل التغير على إلتزامات البنك المركزي صافى تدفق للداخل بلغ نحو ١,٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ٢,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.